الأمم المتحدة

A/C.6/70/SR.28

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
16 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تشارلز ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

إحياء ذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية

البند ١٦٧ من جدول الأعمال: تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة

البند ٨٤ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة (تابع)

البند ٨٦ من جدول الأعمال: نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-20045 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

إحياء ذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية

١ - بناء على دعوة من الرئيس، التزمت اللجنة دقيقة صمت إحياء لذكرى ضحايا جميع الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي وقعت في بيروت وباريس.

البند ١٦٧ من جدول الأعمال: تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/70/26)

٢ - السيد إميليو (قبرص): تكلم بصفته رئيسا للجنة العلاقات مع البلد المضيف، فعرض تقرير اللجنة (A/70/26). فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثيرت شواغل بشأن إصدار تأشيرات الدخول لممثلي الدول الأعضاء وكذلك إصدارها في الوقت المناسب. وتتوقع اللجنة أن تعالج تلك الشواغل على النحو الواجب وفقا للقانون الدولي الساري، وبروح من التعاون. وترحب اللجنة بالجهود التي يبذلها البلد المضيف لتيسير فتح حسابات مصرفية للبعثات الدائمة وتشجع على بذل المزيد منها.

٣ - وتابع قائلا إن اللجنة عقدت مشاورات غير رسمية للنظر في تدابير مناسبة إضافية لتعزيز عملها وفعاليتها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٦٩. وتدرك اللجنة تمام الإدراك ضرورة المحافظة على المرونة في عقد اجتماعاتها، التي ينبغي، مع ذلك، أن تكون متوازنة مع الحاجة إلى ضمان صدور وثائقها وتقاريرها في الوقت المناسب. وسيواصل، بصفته رئيسا، السعي إلى الحفاظ على هذا التوازن، والنظر في اتخاذ أي تدابير ملائمة من أجل تحسين عمل اللجنة وفعاليتها.

٤ - السيدة دييغيس لا أو (كوبا): قالت إن سياسة فرض القيود على حركة الدبلوماسيين الكوبيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة والموظفين المدنيين الدوليين الكوبيين العاملين فيها غير عادلة وانتقائية وتمييزية وتقوم على دوافع سياسية، كما تشكل انتهاكاً صارخاً لالتزامات البلد المضيف بموجب اتفاق المقر، والقواعد العرفية للقانون الدبلوماسي. وما زال البلد المضيف لم يتخذ خطوات عملية لإلغاء هذا التدبير التعسفي وغير المبرر، الذي يمنع الموظفين الكوبيين من السفر خارج دائرة يبلغ نصف قطرها ٢٥ ميلا تُحسب بدءاً من ساحة كولومبوس، نيويورك، وهو ما يتعارض مع القاعدة العامة المتعلقة بحرية حركة الدبلوماسيين، وينبغي إذن إلغاء هذا التدبير فورا.

٥ - وذكرت، فيما يتعلق بتعجيل إجراءات الهجرة والجمارك، أن مراعاة المجاملات والضمانات الدبلوماسية المتعلقة بالتعامل المناسب في المطارات مع الموظفين الدبلوماسيين للدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية. ويعرب وفد بلدها عن تقديره للجهود التي بذلها البلد المضيف في هذا الصدد، ويحثه على مواصلة تحسين تدريب موظفي الشرطة والأمن والجمارك ومراقبة الحدود، بغية كفالة احترام الامتيازات والحصانات الدبلوماسية. وعلى وجه الخصوص، يعرب وفد بلدها عن امتنانه لجهود وتعاون ممثلي مكتب البلد المضيف، الذين عمل معهم في جو يسوده الاحترام والمهنية في إطار الأعمال التحضيرية للجزء الرفيع المستوى من الدورة الحالية للجمعية العامة. وينبغي تنفيذ برنامج الولايات المتحدة لوقوف المركبات الدبلوماسية بطريقة ملائمة وعادلة وغير تمييزية وفعالة، وفقا للقانون الدولي.

٦ - السيد مارهيك (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا، وأيسلندا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فأعرب عن تقديره لعمل اللجنة في معالجة القضايا التي تواجه الأوساط الدبلوماسية وكذلك الجهود التي يبذلها البلد

المضيف لتعزيز التفاهم بين تلك الأوساط وسكان نيويورك. وقال إن المسائل التي تعالجها اللجنة، ومعظمها مسائل عملية، تدخل في صميم المحافظة على النظام القانوني الذي ينظم مركز الأمم المتحدة وحقوق الموظفين الدبلوماسيين وواجباتهم. ويرتكز احترام امتيازات الموظفين الدبلوماسيين وحصاناتهم على مبادئ قانونية صلبة. ولذلك من الأهمية بمكان الحفاظ على سلامة نصوص القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما اتفاق المقر، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٧ - وأعرب عن شكره للبلد المضيف لما يبذله من جهود متواصلة من أجل ضمان إصدار تأشيرات الدخول لممثلي الدول الأعضاء ومراقبيها في الوقت المناسب، كما شجعه على مواصلة إدخال مزيد من التحسينات على العملية. ورحب أيضا بجهود البلد المضيف الكبيرة الرامية إلى تمكين البعثات الدائمة من الحصول على الخدمات المصرفية الملائمة، التي لا غنى عنها لكي تباشر هذه البعثات عملها على نحو فعال. وقال إنه يؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة، التي هي عبارة عن منتدى هام يتيح للدول الأعضاء الإبلاغ عن المسائل المثيرة للقلق وإجراء حوار بناء مع البلد المضيف.

٨ - السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): قال إن حكومته تدين الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باريس وتقدم تعازيها إلى أسر وأصدقاء الضحايا. ويشاطر الشعب السوري معاناتهم وشجاعتهم في مواجهة آفة الإرهاب. ويحث وفد بلده الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وذلك تمشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٩ - وتابع قائلا إنه يرحب بجهود البلد المضيف الرامية إلى حل المسائل التي توجه انتباهه إليها لجنةُ العلاقات مع البلد المضيف، ولا سيما منها المسائل التي تعيق قدرة البعثات الدائمة على الاضطلاع بعملها بفعالية، مثل العقبات التي تحول دون استفادتها من خدمات مصرفية مناسبة. ولئن لوحظ بعض التقدم، ظلت تنشأ مشاكل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واختتم قوله بشكر اللجنة على كل ما قامت به من أجل إيجاد حلول وحثها على مواصلة جهودها للوصول إلى هذا المبتغى.

١٠ - السيد نسيمفار (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى أنه في واقع الأمر، تتوقف المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة، الواردة في الفقرة ١ من المادة ٢ من الميثاق، إلى حد ما على تمثيل كل دولة عضو تمثيلا متساويا في الأمم المتحدة، وقال إن لجنة العلاقات مع البلد المضيف تتولى مسؤولية فريدة عن معالجة المشاكل الناشئة في العلاقات بين الأمم المتحدة والبلد المضيف فيما يتصل بتنفيذ اتفاق المقر واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، بغية تيسير تمثيل الدول الأعضاء وفقا للقانون الدولي. ويمكن أن تؤثر هذه المشاكل بشكل خطير على السير السلس لأعمال البعثات الدائمة المعتمدة، وينبغي بالتالي للجنة التصدي لها بفعالية، من خلال الاستخدام البناء لصلاحياتها الفريدة في روح من التعاون.

١١ - وواصل قائلا إن وفد بلده يلاحظ أن إصدار تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف في وقت أبكر في الدورة الحالية أتاح المزيد من الوقت للدول الأعضاء لاستعراضه قبل النظر فيه في اللجنة السادسة، كما طُلب في الدورة السابقة. كما أصبح كل من نظر اللجنة السادسة في البند ومشاوراتها بشأن مشروع القرار المتعلق بذلك أكثر اتساقا الآن مع ممارستها فيما يتعلق بالبنود الأخرى. ولا ينبغي أن يبدأ إجراء عدم الاعتراض فيما يتعلق بمشروع القرار هذا وغيره من مشاريع القرارات المقدمة إلى اللجنة السادسة فورا بعد

عرض مشروع القرار، ولكن في غضون فترة زمنية معقولة، للسماح للوفود بالتشاور مع حكوماتها.

١٢ - وإذ أشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د-٢٦) طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى لجنة العلاقات مع البلد المضيف بشأن تنفيذ اتفاق المقر، أكد من جديد على أن الأمين العام طرف في ذلك الاتفاق، وينبغي أن يضمن تنفيذ أحكامه بانتظام. وتحتاج أساليب عمل لجنة العلاقات مع البلد المضيف، شأنها في ذلك شأن أساليب هيئات الأمم المتحدة الأخرى، إلى تحسين. وعلى الرغم من بذل بعض الجهود لتعزيز عمل اللجنة وفعاليتها، ينبغي أن تواصل النظر في تدابير ملائمة لتحقيق ذلك الغرض. ومن مصلحة جميع الدول الأعضاء تحسين أداء المنظمة والبعثات الدائمة المعتمدة لديها، ومعالجة أي صعوبات لها صلة بذلك.

١٣ - السيد مدينا ميخياس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤيد الآراء التي أعرب عنها الوفد الكوبي بشأن تسيير البلد المضيف للعلاقات الدبلوماسية. ولئن شوهدت بعض التغييرات الإيجابية، لا يزال يتوجب على البلد المضيف وضع حد مرة واحدة وإلى الأبد لسياسته المتمثلة في فرض قيود على حرية حركة الدبلوماسيين الكوبيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة والموظفين المدنيين الدوليين الكوبيين العاملين فيها. وهذه السياسة انتقائية وغير عادلة، وتشكل انتهاكا صارخا لاتفاق المقر والقواعد العرفية للقانون الدبلوماسي. وسيقدر وفده جميع الجهود التي يبذلها ممثلو البلد المضيف في هذا الصدد من أجل ضمان العدالة والمساواة لجميع الدول ذات السيادة، تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة.

١٤ - السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده فخور باستضافة الأمم المتحدة، وإنه يأخذ على محمل الجد دوره والتزاماته بموجب اتفاق البلد المضيف. وتمثل لجنة العلاقات مع البلد المضيف محفلا قيّما تُناقش فيه المسائل المتعلقة بوجود السلك الدبلوماسي الدينامي في نيويورك ومعالجة شواغله. ويثمن البلد المضيف بشدة تعاون اللجنة وروحها البنّاءة، ويعرب عن تقديره لمشاركة العديد من الوفود بصفة مراقب في اجتماعاتها. وذكر أن مناقشات اللجنة في عام ٢٠١٥ ركزت على الحد من التأخير في إصدار تأشيرات الدخول، وكفالة سلامة وأمن بعثات الأمم المتحدة، والتصدي للمسائل المتعلقة بالخدمات المصرفية والمالية. ويظل البلد المضيف على أهبة الاستعداد لمساعدة جميع البعثات في هذا الصدد، ويشجع الوفود على أن تعرض على البلد المضيف في إطار ثنائي، إذا كانت تفضل ذلك، أي مسائل تعترضها. واختتم كلامه قائلا إن قسم البلد المضيف في البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة يسعى دائماً إلى مساعدة الوفود على إيجاد حل لأي مسائل تواجهها.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة

١٥ - الرئيس: قال إن المكتب أعد مشروع برنامج عمل مؤقت للجنة السادسة من أجل الدورة الحادية والسبعين وقام بتعميمه قبل الجلسة الحالية لإتاحة المزيد من الوقت للتفكير والتشاور قبل اعتماده. وهذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها للجنة السادسة هذه المعلومات قبل انعقاد الجلسة التي يكون فيها مطلوبا منها أخذ قرار بشأن برنامج عملها المؤقت. وأعرب عن أمله في أن تسهم هذه المبادرة الجديدة في تحسين عملية التخطيط للدورات السنوية للجنة وتؤدي إلى إنشاء ممارسة جديدة أكثر شفافية. ويشمل مشروع برنامج العمل المؤقت ستة بنود إضافية، ينظر فيها حاليا مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. ويقدم أيضا معلومات بشأن المواعيد المحتملة لاجتماع الأفرقة العاملة، دون المساس بقرار اللجنة

إنشاء هذه الأفرقة العاملة، ويعكس جهود المكتب الرامية إلى معالجة شواغل الوفود إزاء تداخل جلسات اللجنة مع بعض جلسات الجمعية العامة بكامل هيئتها، ولا سيما تلك الجلسات التي سينظر فيها في تقارير المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وينبغي أن تكون اللجنة قادرة، في جلستها الأخيرة من الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، على اعتماد مشروع مقرر بشأن برنامج عمل مؤقت متفق عليه لعام ٢٠١٦.

١٦ - السيد فورنيل (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن مصداقية الأمم المتحدة تتوقف إلى حد كبير على الجمعية العامة، التي يجب أن يحترم كل من اختصاصها وسلطتها احتراما كاملا. ويعكس التمثيل المتساوي والشامل والديمقراطي لجميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة العامة التابعة للمنظمة الطابعَ العالمي للأمم المتحدة والمساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

١٧ - وقال إنه يسر الجماعة أن تلاحظ أن بعض المقترحات التي تقدمت بها في الدورة التاسعة والستين قد أخِذت في الحسبان. وترحب، على وجه الخصوص، بالجهود التي يبذلها المكتب والأمانة العامة من أجل تفادي أي تداخل في المواضيع بين اللجنة السادسة والجمعية العامة بكامل هيئتها. وترحب الجماعة أيضا برد الأمانة العامة الإيجابي على آرائها بشأن تدابير محددة من أجل اعتماد برامج عمل ترمي إلى تحقيق أهداف أكثر طموحا، وتظل مقتنعة بجدوى تنظيم مناقشات مواضيعية من أجل مناقشة قضايا محددة ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي.

١٨ - وأضاف قائلا إن الجماعة تقر بالتحسينات التي أدخلت على الجدولة الزمنية للاجتماعات، لكنها تدعو المكتب والأمانة العامة إلى القيام بالمزيد من التنسيق لتفادي تضارب المواعيد المقررة بين الجلسات العامة للجمعية العامة واجتماعات الهيئات الفرعية التي تغطي القضايا ذاتها. ولتوقيت المناقشات الهامة أثر خاص على البعثات الدائمة التي لا تملك سوى عددا قليلا من الموظفين، مما يؤثر ليس فقط على حضورها، بل أيضا على نوعية المناقشات الموضوعية. ويلزم بذل مزيد من الجهود في أعمال التخطيط بغية التأكد من أن الإجراءات تتسم بالشفافية والشمول والكفاءة. وينبغي أيضا أن يوسع نطاق التعاون والتنسيق الوثيقين الضروريين فيما بين جميع الأجهزة الرئيسية ليشمل جداول أعمالها وبرامج عملها، بما يحقق علاقات تتسم بالفعالية، والاتساقَ الواسع، والتكامل، والاحترام المتبادل.

١٩ - وواصل قائلا إن الجماعة تكرر دعوتها إلى التنفيذ الكامل والفعال لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تركز على تعدد اللغات، مع التأكيد على ضرورة ضمان أن تكون معاملة جميع لغات المنظمة الرسمية الست متساوية، دون تقديم أعذار تتعلق بقيود الميزانية. وترحب الجماعة بقرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، لا سيما تأكيدها على أهمية اتباع عملية أكثر ديمقراطية في اختيار الأمين العام المقبل. كما ترحب الجماعة بالالتزام الذي قطعه الرئيس الحالي للجمعية العامة على نفسه بالتقيد في سلوكه بمبادئ النزاهة، والحياد، والشفافية، والمساءلة، والمهنية، والفعالية، وكذلك بتفاعله مع رئيس اللجنة السادسة.

٢٠ - السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا): تحدثت باسم مجموعة الأصدقاء المؤيدة لترشيح امرأة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، وهي مبادرة أقاليمية تجمع بين ٤٨ دولة عضوا، فقالت إن المجموعة تعيد تأكيد أهمية تنفيذ قرار

الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، ولا سيما الجزء المتعلق باختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين. وإذ تلاحظ المجموعة أن عملية طلب ترشيح أشخاص لمنصب الأمين العام ستبدأ في الدورة الحالية للجمعية العامة وأن هناك دعما متزايدا لإمكانية اختيار امرأة لهذا المنصب، تشجع الحكوماتِ على دعم مرشحات، ويسرها أن تشير إلى أن بعضها قد قام بذلك بالفعل. وتعرب عن الأمل في أن تحذو حكومات أخرى حذوها، نظرا لأن عملية اختيار مفتوحة وشاملة تتطلب عددا كبيرا من المرشحات. ونظرا لوجود خطوات متعددة في عملية الاختيار والتعيين، ينبغي للعملية أن تبدأ قريبا وأن تعكس أعلى معايير الشفافية والمساءلة. واختتمت قائلة إن مجموعة الأصدقاء على استعداد للدخول في حوار بناء مع جميع الدول الأعضاء بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، بهدف اعتماد مقررات تخدم مصالح المنظمة بأسرها على الوجه الأفضل.

٢١ - السيد إمفولا (ناميبيا): قال إن إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة ولجانها، في بيئة أكثر تجاوبا، ستسهم إلى حد كبير في تعزيز منظومة الأمم المتحدة ككل. ويمثل اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، الذي يجدد ولاية الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، خطوة هامة في هذا الاتجاه. وأعرب عن الأمل في أن تؤدي الذكرى السنوية السبعين لميثاق الأمم المتحدة أيضا إلى تحقيق الهدف نفسه، لا سيما عن طريق تعزيز التعاون بين الجمعية العامة والهيئات الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن تحسين إجراءات الجمعية وأساليب عملها من شأنه أن يؤدي إلى استعادة دورها وسلطتها وتعزيزهما. وللجمعية العامة سلطة النظر في قضايا العدالة والسلام والأمن على الصعيد الدولي. وبالنظر إلى الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة، ينبغي التشاور مع الدول الأعضاء بشأن المبادرات المتخذة والأنشطة المضطلع بها في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزة المنظمة.

٢٢ - وقال إن وفده يعترض على تعدي مجلس الأمن على اختصاصات الجمعية العامة، كما هو منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، في مجالات من قبيل وضع المعايير والتشريع وشؤون الإدارة والميزانية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الجمعية العامة مكلفة بوضع القانون الدولي وتدوينه، وفقا للمادة ١٣ من الميثاق. غير أنه سيكون من المستصوب إقامة علاقة وتعاون أمتن وأنسب بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في المسائل ذات الاهتمام المشترك. وستساهم أعمال اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، أيضا، مساهمة كبيرة في عملية إعادة تنشيط الأعمال بأسرها.

٢٣ - السيدة دييغيس لا أو (كوبا): قالت إن تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر بالغ الأهمية في عملية إصلاح الأمم المتحدة، التي لن تكتمل إلا حين تمارس الجمعية وظائفها بشكل كامل عملا بميثاق الأمم المتحدة. وتستمد الجمعية العامة سلطتها وشرعية مهامها وصلاحياتها في المقام الأول من مشاركة جميع الدول الأعضاء، التي تضمن طابعها الديمقراطي والتمثيلي حقا، وهي التعبير الأسمى عن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

٢٤ - وتابعت قائلة إن اللجنة السادسة ينبغي أن تواصل اتباع الممارسات الجيدة التي ميزت عملها في الماضي. وعلى وجه الخصوص، تنبغي الإشادة بالرئيس لما قدمه من تفسير قيم وشاف لمشروع برنامج العمل، الذي سيكون له تأثير مباشر على تنظيم أعمال اللجنة. وفي الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، ينبغي للجنة تخصيص ما يكفي من الوقت لكل موضوع مدرج على جدول الأعمال. وينبغي ألا تبدأ المفاوضات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال في

اليوم الأخير لتقديم النصوص إلى الأمانة العامة، وينبغي للوفود أن تتلقى التقارير في وقت مبكر بما فيه الكفاية قبل المناقشات. وقد أحرز بعض التقدم في هاتين المسألتين في الدورة الحالية؛ وعلى وجه الخصوص، يشكل إصدار تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/70/26) في الوقت المناسب تحسنا ملحوظا. وفي حالة الطلبات المقدمة للحصول على مركز مراقب، يوجد توافق في الآراء في اللجنة بشأن ضرورة توفير الوثائق الضرورية مسبقا كي يتسنى القيام بدراسة جادة وبناءة للطلبات. ولا يزال مطلوبا بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. ومن المهم أيضا الإعلام مسبقا بأسماء الأشخاص المعينين باعتبارهم ميسرين لكل موضوع؛ و لا ينبغي أن تكون التعيينات تلقائية أو دائمة، وينبغي أن تتم على أساس التمثيل الجغرافي العادل. ومن دواعي القلق أن مشاريع القرارات اعتمدت في أوقات مختلفة خلال الدورة، على الرغم من الجهود التي بذلها المكتب في هذا الصدد. وينبغي للجنة أن تعود إلى ممارستها السابقة المتمثلة في اعتماد جميع مشاريع القرارات في نهاية الدورة، حتى يتاح لأعضاء الوفود ما يكفي من الوقت للتشاور مع حكوماتهم.

٢٥ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يسلم بفائدة الأدوات الإلكترونية ومنصات العمل المتاحة للدول الأعضاء، فضلا عن فعالية نظام UniShare بالنسبة لأعمال اللجنة في الدورة الحالية. ومع ذلك، لا يزال من الأهمية بمكان إتاحة الوثائق المطبوعة خلال التفاوض والتشاور واعتماد مشاريع قرارات اللجنة، لا سيما وأن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة لاستخدام جميع النظم الإلكترونية المتنوعة.

٢٦ - السيدة أرغوييو غونزاليس (نيكاراغوا): قالت إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة لا يزال يشكل أولوية من الأولويات. ولتحقيق هذا الهدف، يجب الاستمرار في اتخاذ تدابير لإعادة إرساء سلطة الجمعية العامة كي تتمكن من أداء مهامها بوصفها الجهاز الديمقراطي الرئيسي للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة. ولذلك، من المهم أن يُكفل التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، الذي طُلب فيه إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن التماس تقديم مرشحين لمنصب الأمين العام وتعميم أسماء هؤلاء المرشحين على كل الدول الأعضاء، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تنظر في تقديم مرشحات.

٢٧ - وأضافت قائلة إنه الوقت المثالي لتنشيط أعمال الجمعية العامة، التي ينبغي أن تكون بمثابة جسر حقيقي للتواصل مع الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة على الصعيد العالمي. ولذلك، فالشفافية والشمول يكتسيان أهمية حيوية لضمان أن يكون كل بلد، مهما كان صغيرا، قادرا على إسماع صوته. وقد صيغ كل من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة مع أخذ ذلك الأمر في الاعتبار. وينبغي احترام التقسيم الواضح للعمل بين مختلف الأجهزة وينبغي ألا تحال المسائل الواقعة في نطاق اختصاص الجمعية العامة إلى مجلس الأمن. وتتيح الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة فرصة بالغة الأهمية لزيادة الوعي بدور الجمعية وأنشطتها.

٢٨ - ورأت أن أي محاولات للتقليل إلى أدنى حد من إنجازات الجمعية العامة وأهميتها، أو الحد من دورها ومهامها أو إثارة الشكوك حول أهميتها ومصداقيتها غير مقبولة. وينبغي مواصلة تعزيز صوت وتصويت جميع الدول الأعضاء في المنظمة، لما فيه مصلحة جميع شعوب العالم. ومن هذا المنطلق، فنيكاراغوا ملتزمة بجميع المبادرات الرامية إلى إعادة إنشاء الأمم المتحدة، وتجديدها، وإعادة تأسيسها لما فيه مصلحة الجميع، وذلك للجمع بين كل الدول الأعضاء على أساس المساواة الحقيقية.

٢٩ - السيد مادوريرا (البرتغال): قال إن بند جدول الأعمال قيد النظر يتيح للوفود فرصة قيمة لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن تحسين عمل اللجنة. وكان من المفيد جدا تلقي مشروع برنامج عمل مؤقت في الجلسة الحالية. واستنادا إلى برنامج العمل المؤقت المعتمد، ستتمكن الوفود من تهيئة الأرضية للمناقشات المقبلة في اللجنة، بما في ذلك من خلال الاجتماعات غير الرسمية المعقودة - دون المساس بتلك المناقشات - خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. ويتمثل موضوع ظل يثير اهتماما كبيرا في مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، التي ستنظر فيها اللجنة مرة أخرى في الدورة الحادية والسبعين. ورحب بإدراج مواعيد اجتماعات ممكنة لفريق عامل معني بهذا الموضوع في مشروع برنامج العمل المؤقت، ولكنه أعرب عن قلق إزاء كون اجتماعين فقط خصصا له بصفة مؤقتة.

٣٠ - السيد مدينا ميخياس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن المشاركة المتساوية والشاملة والديمقراطية لجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة تعكس عالمية الأمم المتحدة والمساواة في السيادة بين جميع أعضائها. وينبغي للجمعية العامة، بوصفها المنتدى البارز للنقاش في المنظمة، أن تحافظ على استقلالها من الهيئات الأخرى. ويؤدي اتجاه مجلس الأمن إلى الاهتمام بمسائل تقع خارج نطاق اختصاصه، من خلال إدراج اعتبارات أمنية لا تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة في عمله، في نهاية المطاف إلى إضعاف الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة. ولذلك يجب عكس هذا الاتجاه.

٣١ - ومضى يقول إن تنشيط أعمال الجمعية العامة يشمل جعلها أكثر قدرة على أن تكون منتدى متميزا للحوار والتعاون بحثا عن حلول للمسائل التي تؤثر على السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وسيسهم تعزيز دورها وسلطتها في تحسين أساليب عملها وتقوية الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيسها. وينبغي أن يتجاوز هذا التنشيط مجرد النظر في تقليل عدد بنود جدول الأعمال، على أساس معايير التكاليف والفوائد، كما لو كانت شركة عبر وطنية. وينبغي أن تكون الجمعية العامة بمثابة منتدى سياسي لتبادل الأفكار وإبرام الاتفاقات. ولجميع الدول الأعضاء الحق في أن تحيل إلى الجمعية العامة أي مسألة مثيرة للقلق تتعلق بأهداف المنظمة ومقاصدها. ولذلك فالجهود المبذولة لتنشيط أعمالها ينبغي أن تسترشد بمبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة وأن تتحقق من خلال مشاورات مفتوحة وشاملة للجميع ترمي إلى الاستمرار في تعزيز دور ومكانة الجمعية العامة باعتبارها الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع القرار في الأمم المتحدة. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا تقيدت جميع الدول الأعضاء بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وامتثلت لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٣٢ - وأضاف قائلا إن هذه العملية مكون بالغ الأهمية من مكونات الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التحسينات في إجراءات وأساليب عمل الجمعية العامة ليست سوى خطوة أولى نحو إدخال مزيد من التحسينات الجوهرية. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز سلطة الجمعية العامة، وذلك بشأن جملة مسائل منها المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين وفقا للمواد ١٠ إلى ١٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الضروري أيضا تعزيز وصون دور وولاية الجمعية في تحديد أولويات الأمم المتحدة، وسلطتها المطلقة في تخصيص وإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة، من خلال ضمان جملة أمور منها التقيد التام للدول الأعضاء بهذه القرارات.

٣٣ - وإذ كرر تأكيد ضرورة ضمان المعاملة المنصفة والمتساوية لجميع اللغات الرسمية الست للمنظمة، دعا إلى التنفيذ الكامل والفعال لقرارات الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات التي لها صلة بذلك. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنظيم فرص للتفاعل الرسمي بين الجمعية العامة ومنظمات المجتمع المدني مع إيلاء الاعتبار الواجب للطابع الحكومي الدولي الأساسي للأمم المتحدة وينبغي إعطاء الأسبقية لوفود الدول الرسمية الموفدة إلى الجمعية العامة. وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت مؤخرا في الجدولة الزمنية للاجتماعات، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتجنب أي تداخل بين الجلسات العامة للجمعية واجتماعات الهيئات الفرعية، بحيث يستطيع أكبر عدد ممكن من الوفود الحضور. وفي الأخير، حث جميع الدول الأعضاء على الاضطلاع بدور فعال في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان المزيد من الشفافية والشمول في عملية اختيار الأمين العام المقبل، على أساس التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي. ويكتسي تنفيذ قرارات الجمعية العامة أهمية بالغة بالنسبة لفعالية الجمعية وكفاءتها، وذلك لتحقيق تحقيق الهدف الملموس المتمثل في جعلها أكثر شمولا، وتعددية، وتكيفا مع عالم تتزايد تعددية أقطابه. وتنشيط أعمالها أمر أساسي من أجل الزيادة إلى الحد الأقصى من قدرة المنظمة على معالجة المسائل المتعلقة بركائزها الثلاث وهي: السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

٣٤ - السيد فرنانديز فالوني (الأرجنتين): أشار إلى أن البند الحالي من جدول الأعمال يتيح فرصة طيبة للتفكير في أساليب عمل اللجنة، وقال إن الممارسة الجديدة المتمثلة في البت في مشاريع القرارات عندما تكون جاهزة وليس في نهاية الدورة تحتاج إلى تنظيم أفضل، مع الأخذ في الاعتبار الممارسات الجيدة للجان الأخرى. وربما يمكن تعيين يوم محدد كل أسبوع من أجل ذلك الغرض، مع إعلام الوفود مسبقا بالبنود التي ينبغي البت فيها. ولا تعطي الإعلانات الصادرة في يومية الأمم المتحدة في هذا الصدد الوفودَ وقتا كافيا لإبداء ردود فعلها.

٣٥ - السيدة رولون كانديا (باراغواي): قالت إن الممارسة السابقة المتمثلة في اعتماد جميع مشاريع القرارات في نهاية الدورة أفضل، إذ أنها تتيح للجميع أن يعرفوا مسبقا متى ينبغي البت فيها.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة (تابع) (A/C.6/70/L.11)

مشروع القرار *A/C.6/70/L.11*: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

٣٦ - اعتمد مشروع القرار *A/C.6/70/L.11*.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه (تابع) (A/C.6/70/L.12)

مشروع القرار *A/C.6/70/L.12*: نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه

٣٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.6/70/L.12*.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٥.